الفصل السادس

الجهود التى بذلت لتخطيط وتنمية القرية[1]

قامت جهات حكومية عديدة بمشروعات لتنمية القرية المصرية الحالية وبناء قرى جديدة خصوصا فى الأراضي الجديدة المستصلحة للزراعة. كما أنشئت قرى جديدة انتقل إليها السكان الذين تعرضت قراهم لكوارث طبيعية كالحريق أو السيول وغزو النمل الأبيض. كذلك أنشئت قرى جديدة بمركز نصر النوبة شمال منطقة كوم امبو لنقل سكان النوبة إليها بعد أن تعرضت قراهم القديمة للغرق بعد بناء السد العالي وارتفاع منسوب المياه فى بحيرة ناصر. كما تمت دراسات عديدة لتخطيط القرية وتحسين منزل الفلاح. ويمكن تلخيص هذه الجهود فيما يلي:

(١) القرى الجديدة (مشروعات الإصلاح الزراعي)

شهدت العقود الخمسة الأخيرة توسعا كبيرا فى استصلاح الأراضي. وقد قامت الهيئات المختلفة المسئولة عن الإصلاح الزراعي بإنشاء قرى جديدة فى هذه المناطق المستصلحة على جانبي الدلتا، شرقا فى الصالحية وغربا فى

[1] التخطيط العمراني للقرية المصرية – مركز بحوث الإسكان والبناء – يونية ١٩٩٩

محافظة البحيرة ومديرية التحرير والنوبارية ومريوط وفى شمال الدلتا فى محافظة كفر الشيخ وكذلك فى سيناء والوادي الجديد بالصحراء الغربية. وفيما يلي أهم هذه المشروعات:

- القرى الجديدة فى كفر سعد وبلقاس والتل الكبير وانشاص وادكو وأبيس بالإضافة إلى الزعفران. وأهم السمات التخطيطية لهذه القرى وجود شوارع أمامية نظيفة للمشاة وشوارع خلفية خاصة بالماشية ووضعت الحظيرة فى الجزء الخلفي للمنزل بمدخل خاص على شارع التخديم، أنظر شكل رقم (٦-١) بالملحق.
- قرى محافظة البحيرة التي أقيمت لتوطين المنتفعين بالأراضي المستصلحة ونفذت فيها فكرة فصل حظائر المواشي عن المنازل بإقامة حظائر مجمعة خارج المناطق السكنية.
- قرى ناصر بمريوط والتي أقيمت على مساحة حوالي ٦٨ ألف فدان مقسمة إلى ثلاث مناطق تضمنت إنشاء ٣٠ قرية.
- قرى مديرية التحرير وأقيمت فيها حظائر مجمعة ومنفصلة عن مساكن الأهالي.

وأهم الملامح التخطيطية لهذه القرى الجديدة بمناطق الإصلاح وهي:

- وضع المساكن متلاصقة فى صف واحد (خمس أو ست مساكن) أو على شكل بلوكات متظاهرة.
- تتمثل وحدة التخطيط فى بعض القرى فى عمل شارعين متوازيين، شارع نظيف أمامي وشارع خدمي خلفي للماشية. وفى بعض القرى الأخرى اكتفي بشارع واحد ولكن زود كل منزل بمدخلين أحدهما للسكان والآخر للماشية، أنظر شكل رقم (٦-٢) بالملحق.

- إلغاء الحظائر والأفران من المنازل، وعمل حظائر وأفران مجمعة خارج المساكن فى بعض القرى. وكذلك تم توفير دورات مياه عامة خارجية.
- تطوير المنزل الريفي وتحسينه ليتلاءم مع الظروف المعيشية الجديدة للفلاحين.

ولكن بعد إنشاء هذه القرى وإشغالها لفترة ليست قصيرة تبين الآتي:

- عدم استجابة السكان لفكرة التخطيط القائم على أساس عمل شارعين يخصص أحدهما للسكان والآخر للماشية.
- عدم تقبل السكان لفكرة الحظائر المجمعة للماشية، وذلك لأسباب اجتماعية أهمها عدم موافقة الفلاح على خروج أفراد عائلته لحلب هذه الماشية، وكذلك عدم اطمئنانه لوضع ماشيته تحت رعاية وحراسة غيره.
- لم يقبل الفلاح أيضا فكرة الأفران الجماعية ودورات المياه العامة محافظة على عاداتهم وخصوصياتهم.
- لم تأت تصميمات المنازل متفقة تماما مع رغبات الفلاحين فى كثير من الأحيان.

ونتج عن ذلك أن قام الفلاحون بأنفسهم بتوفير حظائر وأفران خاصة بهم داخل مساكنهم. كما قاموا بإدخال تعديلات على منازلهم حتى تفي باحتياجاتهم الفعلية. وهذا يدعونا إلى ضرورة دراسة سلوكيات وعادات الفلاح المصري الفردية والاجتماعية دراسة متعمقة، وكذلك دراسة النمط التخطيطي والتصميمي الذي يفي باحتياجاته على مستوى المسكن وعلى مستوى القرية عند إعداد تخطيطات القرى الجديدة.

(٢) قرى الكوارث وقرى تهجير النوبة

تعرضت بعض القرى فى مصر إلى كوارث طبيعية مثل السيول التي أزالت القرى الواقعة فى مخراتها خصوصا فى الصعيد، ومثل غزو النمل الأبيض الذي تآكلت معه الحوائط الطينية للمنازل، ومثل الحرائق التي تحدث عادة نتيجة لتخزين الحطب الجاف فوق أسطح البيوت الريفية.

قامت الدولة متمثلة فى وزارة الإسكان والمرافق وفى وزارة الإدارة المحلية حينذاك (جهاز تنمية القرية) والقوات المسلحة بإعادة بناء البيوت الريفية والقرى التي أغرقتها السيول بمحافظات الصعيد وعددها ٣١٠ قرى فى نطاق ٥٧ وحدة محلية، وذلك على مواقع جديدة بعيدة عن مخرات السيول فى الهضبة الشرقية للوادي.

كما قامت الدولة بإعادة تعمير حوالي ٢٠ قرية تهدمت بسبب الحرائق، ومنها قرى صهرجت الصغرى بالدقهلية والناصرية بالغربية، أنظر شكل رقم (٦-٣) بالملحق. وأبعدية دمنهور بالبحيرة والتي أعيد تعميرها بإنشاء قرية نموذجية على مساحة ٢٢ فداناً. كما قامت الدولة ببناء قرى جديدة بعيدا عن القرى التي أصيبت بغزو النمل الأبيض، ومنها قرى برسيق ونجع الحاجر بالمنيا. وقد روعي فى تخطيط هذه القرى توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لها، وتخصيص مناطق للتوسع والامتداد فى المستقبل، أنظر شكل رقم (٦-٤) بالملحق.

وبعد البدء فى إنشاء مشروع السد العالي قامت الدولة ببناء ٣٣ قرية تشمل ٢٤,٥ ألف مسكن لأهالي النوبة وذلك قبل أن تغرق مياه بحيرة ناصر قراهم القديمة. كما أنشأت عاصمة إدارية لهذه القرى. وتراوحت مساحة القرية الجديدة بين ٦٠ – ١٦٠ فدانا اشتملت على منشآت ومباني الخدمات والمرافق بجانب

المساكن التي جاء تصميمها مختلفاً تماما عن الطابع التقليدي للعمارة النوبية. وقد وجد السكان صعوبة كبيرة فى التأقلم مع هذه البيئة العمرانية الجديدة.

(٣) تطوير وتنمية القرية الحالية

تعددت الاقتراحات بشأن تطوير القرية المصرية وتحسين بيئتها العمرانية منذ أربعينيات القرن العشرين. وتدور معظمها حول محورين: أولهما هدم القرى الحالية – أو الجزء المتهالك منها على الأقل – وتخطيط وإنشاء قرى نموذجية بدلا منها. ومن الواضح أن هذا الاقتراح غير عملي ويصعب بل يستحيل تحقيقه. وثانيهما تحديد منطقة امتداد جديدة للقرية وتخطيط هذه المنطقة وإنشاء مساكن وخدمات بها وربطها بالقرية القديمة مع تحسين وتطوير الكتلة البنائية القائمة وذلك بفتح شارعين متعامدين بها مثلا بدلا من الحارات الحالية ذات النهايات المسدودة، أنظر (شكل رقم ٦-٣) و(شكل رقم ٦-٤) بالملحق.

ولكن مثل هذه الاقتراحات كان ينقصها فى كثير من الأحيان الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية اللازمة. وفي خلال عهود مختلفة تم تنفيذ العديد من المشروعات بهدف تطوير القرية المصرية، وفيما يلي عرض موجز لهذه للتجارب التي تمت فى هذا المجال:

١ – مشروعات وزارة الشئون البلدية والقروية:

فى نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين قامت وزارة الشئون البلدية والقروية بتطوير بعض القرى. وكانت تعتمد إلى حد كبير على مشاركة الأهالي فى هذا التطوير. ومن أمثلة هذه المشروعات:

- تخطيط قرية نموذجية فى منطقة امتداد لقرية قائمة مثل ما حدث فى قرية سدس الأمراء بمحافظة بني سويف، أنظر شكل رقم (٦-٢)

بالملحق. وكان على الوزارات المختصة بناء مباني الخدمات والمرافق مثل المدارس والمستشفيات والوحدات الاجتماعية والمساجد. وأقيم منزل كنموذج يحتذى به يمكن للأهالي بناء مساكنهم على غراره.

- تخطيط منطقة امتداد لقرية قائمة وترك الأهالي ينفذون هذا التخطيط بمعرفتهم كما حدث فى قرية دشطوط بمحافظة بني سويف أيضا.

٢ - مشروعات وزارة الإسكان والمرافق:

في أوائل الستينات من القرن العشرين قامت وزارة الإسكان والمرافق بعمل دراسة لإعادة بناء القرى المصرية إعادة شاملة من خلال برنامج زمني يستغرق ثلاثين عاما (١٩٦٦- ١٩٩٥). وحسب هذه الدراسة يصل حجم السكان فى الريف فى نهاية هذا البرنامج إلى ٦,٥ مليون أسرة. ولكن البرنامج توقف بسبب ضخامة احتياجاته المالية والتي قدرت حينئذ بحوالي ٤٥ مليون جنيه سنويا.

وقد أعيدت هذه الدراسة على أساس أن يكون بناء المساكن الجديدة وتحسين البيئة العامة للقرية بالجهود الذاتية ومن خلال جمعيات تعاونية إسكانية تنشأ في كل قرية لهذا الغرض. ويقتصر دور الدولة على التوجيه والإرشاد وتقديم قدر محدود من الدعم المالي والعيني لهذه الجمعيات إلى جانب قيامها بتوفير الخدمات الاجتماعية العامة.

وقد أجريت هذه التجربة على ثلاث قرى وتتابع تنفيذها فى قرى عديدة (٥٢ قرية فى جميع أنحاء الجمهورية). إلا أنه قد صادف تنفيذ هذه التجربة صعوبات كثيرة، من أهمها:

- صعوبة الحصول على الأرض المطلوبة لبناء المساكن الجديدة عليها.

- عدم توافر الأجهزة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع وقصور الإمكانات المالية المتاحة.
- عدم توفر خرائط مساحية حديثة للقرى القائمة لكي يمكن إعداد مخططاتها العمرانية.
- عدم توافر معلومات اجتماعية واقتصادية بقدر كاف حتى يمكن إعداد التخطيط على أسس علمية سليمة.
- عدم اقتناع الأهالي بالمشاركة فى التنفيذ.

هذا وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمرافق بإعداد مشروعات تخطيط عمراني لحوالي ١٢٠ قرية موزعة على محافظات الجمهورية وذلك طبقا لأحكام قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والذي بموجبه تقوم الهيئة بمعاونة المحليات فى مجال التخطيط العمراني الحضري والريفي.

وقد حددت مناطق الامتداد العمراني لهذه القرى وصدرت قرارات نزع ملكية مناطق الامتداد لبعضها. إلا أن هذه التخطيطات لم تنفذ، وبنى الأهالي مساكنهم دون الالتزام بها.

٣ - مشروعات وزارة الإدارة المحلية (التخطيط والتنمية المحلية):

فى السبعينات من القرن العشرين قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التابع لوزارة التخطيط والتنمية المحلية باختيار ١٧ قرية من المحافظات الريفية كمشروع تجريبي لإعادة بناء القرية المصرية خلال ٢٠ عاما. وقد اشتمل المشروع على مجموعة من الوحدات السكنية من دور واحد فى كل قرية من القرى تخصص للفلاحين. وكذلك اشتمل على مجموعة من

العمارات السكنية مكونة من أربعة أدوار لسكن الموظفين العاملين في القرية. وقد توقف المشروع بسبب قصور الاعتمادات المالية وارتفاع أسعار الأراضي. واتجه اهتمام الوزارة إلى البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة المسمى "شروق" والذي سيأتي ذكره فيما بعد.

مما سبق يتضح أن التجارب السابقة في إنشاء وتطوير القرى قد اشتملت على مجالين، الأول هو إنشاء قرى جديدة في مناطق الإصلاح الزراعي، والثاني هو تطوير القرى الحالية في الوادي والدلتا. ومن الملاحظ أن تخطيط القرى الجديدة قد تم على أسس تخطيطية شبه حضرية والتي تتمثل أساسا في شبكة من الطرق تسير في اتجاهين متعامدين تتوسطها ساحة كبيرة تشتمل على مباني الخدمات بأنواعها المختلفة. وتعتبر هذه الساحة مركز القرية الرئيسي. وهي شبيهة بمركز المدينة في التخطيط الحضري. وقد أقيمت المباني –سواء مباني الخدمات أو المباني السكنية– بنظام الهيكل الخرساني واستخدام الطوب الأحمر أو الحجر في الحوائط الخارجية والداخلية. وبالتالي لم يراع في التخطيط بدرجة كافية أسس التخطيط القروي العضوي النابع من الطبيعة الريفية بمكوناتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العادات والتقاليد المستقرة في حياة أهل الريف. ولم تستخدم في البناء نظم الإنشاء ومواد البناء المحلية المتاحة في مواقع الإصلاح الجديدة، بل استخدمت مواد مستوردة من خارج نطاق هذه المواقع. ولذا فانه يمكن القول إن القرى الجديدة في مجملها جاءت غير ملائمة تماما تخطيطيا ومعماريا للإيكولوجية المحلية والبيئة الصحراوية. ومن الأمثلة الجيدة للتخطيط والعمارة القروية الصحراوية قرية باريس بالواحات الخارجة التي صممها المهندس حسن فتحي. إذ روعي في بناء هذه القرية الطبيعة الصحراوية، واستخدمت في البناء مواد ونظم بناء محلية. وكان من المفروض

أن تتخذ هذه القرية مثلا يحتذى في عمارة وتخطيط قرى مناطق الإصلاح الزراعي الجديدة.

أما تطوير القرى القائمة فقد قام أساسا على إعداد تخطيط امتداد القرية وتحسين بعض ملامح الكتلة السكنية القائمة. وقد أعد تخطيط الامتدادات على نسق التخطيط الحضري أيضا. أما تحسين الكتلة البنائية القديمة فلم يخرج عن فتح شارعين متعامدين داخل هذه الكتلة وربطهما بالامتدادات الجديدة للقرية، أو بمعنى آخر إلغاء الحارات المسدودة وتحويلها إلى شوارع مفتوحة. لقد كانت الحارة المسدودة تمثل وحدة اجتماعية لها ذاتيتها ويسكنها فروع أسرة واحدة كبيرة نسبيا بجانب بعض الأسر الصغيرة. ولا شك أن تحويل مثل هذه الحارات إلى شوارع مفتوحة قد يفقدها بعضا من ذاتيتها وخصوصيتها. وهو أمر يرى العديد من المخططين ضرورة المحافظة عليه.

وقد تعثرت هذه التجارب وتوقف معظمها وذلك للأسباب الآتية :-

- أن التطوير اشتمل فقط على التخطيط العمراني ولم يشمل جوانب التنمية الريفية المختلفة؛ إذ يجب أن يتم التطوير بصورة متكاملة وشاملة.
- أن عمليات التطوير لم تتم على أساس دراسة اجتماعية متعمقة لطبيعة القرى والقرويين.
- لا توجد آلية محلية قادرة على التخطيط ومتابعة التنفيذ؛ إذ أن المخططات كافة قد تمت بأجهزة مركزية بعيدة عن واقع القرية. كما أن تنفيذ هذه المخططات تم أيضا من خلال الأجهزة المركزية وبدون تنسيق كاف فيما بينها.

- لم يكن لمجتمع القرية رأى حقيقي في إعداد التخطيط ووضع الأولويات ومباشرة التنفيذ. وقد يفسر هذا عزوف الأهالي عن المشاركة الفعالة في تجارب التطوير.

وقد حاول البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" تجنب هذه السلبيات. ولذا فإنه يعتبر مرحلة جديدة أكثر فاعلية من مراحل تطوير القرية المصرية. وسوف نتناول هذا البرنامج فى الفصل الثامن من الجزء الحالي من هذه الدراسة.

obeikandl.com